النشرة الإخبارية لليوناميد

حث كافة الأطراف للإنضمام لجهود السلام بدارفور

في ٢٣ يناير ٢٠١٤، في الخرطوم، السودان، الممثل الخاص المشترك لليوناميد محمد بن شمباس يقدم تنويراً لوسائل الإعلام الوطنية والعالمية خلال المؤتمر الذي عقد بمكاتب البعثة بالخرطوم. تصوير ألبرت غونزاليس فران، اليوناميد.

أخبر مسؤول كبير في الأمم المتحدة، في ٢٣ يناير ٢٠١٤، مجلس الأمن أن الوضع الأمني في دارفور قد تدهور خلال العام ٢٠١٣ ولايزال متقلباً، وقد دعا كافة الأطراف الى الإنضام للمفاوضات الرامية الى تحقيق وقف إطلاق نار دائم وإحلال سلام شامل لشعب الإقليم الذي تمزقه الصراعات بالسودان. وقد شهدت الشهور الأخيرة أيضاً سوءاً في الأوضاع الإنسانية وإستمرار الهجمات على موظفي الأمم المتحدة وعمال الإغاثة وتقدماً محدوداً في تنفيذ إتفاقية الدوحة للسلام بدارفور من قبل الأطراف الموقعة عليها، حسبما قال مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام هيرفيه لادسو خلال التنوير الذي قدمه.

وقال أنه على الرغم من التقدم المحدود الذي أحرزته الأطراف الموقعة بشأن وثيقة الدوحة، والتي تشكل الأساس للوقف الدائم لإطلاق النار وإتفاقية السلام الشامل لوضع حد القتال الذي بدأ في ٢٠٠٣، إلا أن هذه النجاحات لم تثمر عن فوائد مباشرة ومهمة لعامة السكان بدافور. وقال "على الأطراف أن تسارع الخطى لتنفيذ الأحكام العالقة بالإتفاقية، مع زيادة التركيز على الفوائد الملموسة للمجتمعات المحلية، بما فيهم المليوني نازح الذين يعيشون بالقرب من المدن."

حتى الآن، إثنتان من الحركات الرئيسية قد إلتزمتا بالوثيقة مع الحكومة السودانية - حركة التحرير والعدالة وحركة العدل والمساواة. وقال لوسائل الإعلام في ذات اليوم الممثل الخاص المشترك للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الدكتور محمد بن شمباس، أنه سيعمل على مضاعفة الجهود لتمهيد الطريق لمحادثات جادة بين الحكومة والمجموعات التي لم توقع على الوثيقة بعد.

وقال الدكتور شمباس "إن الوساطة ستستكشف كل الوسائل الممكنة - الشركاء المحليين، الإقليميين و الدوليين - للتأثير على كافة الأطراف للإنضمام الى طاولة المفاوضات لتنفيذ السلام الحقيقي الشامل الذي يستحقه شعب دارفور." و أضاف " بينما يعد السلام العام و الأمن أمران مهمان، إلا أن الإحتياجات الفعلية للناس على الأرض يمكن تلبيتها فقط عبر طرح أجندة تنموية قوية تعمل على تحسين الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية في دارفور والتشجيع على عودة الكم الكبير من النازحين و اللاجئين الذين يقبعون لعقد من الزمان في المعسكرات المنتشرة بدافور ودول الجوار."

قد إزداد عدد النازحين الى حوالي مليونين، كما يقدر عدد الذين أجبروا على الفرار جراء الصراعات التي أندلعت خلال العام الماضي بـ ٤٠٠,٠٠٠ حسبما أشار لادسو خلال تنويره. وقال " إن النزوح الممتد وعدم الأمن الغذائي وشح الخدمات الأساسية كله يقود الى ضعف مزمن في الأقليم." مضيفاً أن معدلات سوء التغذية أعلى من حد الطوارئ بكل ولايات دارفور الخمس كما أن أقل من ١٠ بالمائة من السكان يحصلون على المياه النقية وخدمات الصحة العامة.

و أضاف لادسو أن الإحتياجات الإنسانية يتوقع أن تظل عالية هذا العام في دارفور. ويقدر نحو ٣٠٠,٠٠٠ شخص لقى حتفه منذ أن بدأ القتال بين الحركات المسلحة والقوات الحكومية وحلفائها عام ٢٠٠٣. وهناك ٣,٥ مليون شخص، حوالي ٣٠ بالمائة من سكان دارفور، يتلقون حاليا المساعدات الإنسانية من المجتمع الدولي.

مشيراً الى التهديد الممنهج الذي يستهدف موظفي الأمم المتحدة والمساعدات الإنسانية في الإقليم، أوضح لادسو أن ١٦ من حفظة السلام قتلوا نتيجة الأعمال العدوانية في دارفور خلال ٢٠١٣ ، بزيادة ٥٠ بالمائة مقارنة بالعام الماضي. وبهذا يرتفع عدد الذين قتلوا الى ٥٧ شخصاً منذ نشر قوات اليوناميد في ٢٠٠٨. وقال مشدداً "يجب على حكومة السودان إجراء التحقيقات على جناح السرعة لتقديم الجناة للعدالة".

في ٢٣ يناير ٢٠١٤، في الخرطوم، السودان، مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام هيرفيه لادسو يقدم تنويراً لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول الأوضاع في دارفور، السودان، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك. تصوير باولو فلغويراس، تصوير الأمم المتحدة.

إطلاق برنامج تدريب لسجون شمال دارفور

في ٢٧ يناير ٢٠١٤، أطلقت اليوناميد، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و إدارة السجون بولاية شمال دارفور، برنامجاً تدريبياً مدته ثلاثة أسابيع لأكثر من ٢٠ موظفاً اصلاحياً مُعين حديثا. تصوير ألبرت غونزاليس فران، اليوناميد.

في ٢٧ يناير عام ٢٠١٤، أطلقت اليوناميد، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و إدارة السجون بولاية شمال دارفور برنامجاً تدريبياً مدته ثلاثة أسابيع لأكثر من ٦٠ موظفاً اصلاحياً مُعين حديثا. ويركز التدريب على نهج حقوق الإنسان في إدارة السجون إضافة للمهام الأساسية لعمل السجون. ومن المقرر أن يختتم التدريب يوم ١٣ فبراير.

يهدف البرنامج الى تزويد المشاركين بالمعرفة العملية حتى يتمكنوا من المساهمة في إعادة تأهيل وإصلاح الجناة تمهيداً لإعادة الإدماج المجتمعي الفعال. ويتعلم المشاركون خلال الدورات المزيد عن معايير معاملة السجناء وإدارة السجون وغيرها من القضايا ذات الصلة.

وفي خطابه أمام المتدربين، أوضح جاريوس أوموندي، ظابط إصلاح كبير في قسم سيادة القانون التابع لليوناميد، أن التدريب سيكون مفيداً لكل من أرباب العمل والموظفين لأنه يهدف إلى ضمان الكفاءة و الإنتاجية. وقال "إن عمل ضابط السجن يرتبط أساساً بالتصحيحات، والتي بدورها تستتبع بإعادة التأهيل والإصلاح وإعادة الإدماج."

وخاطب المتدربين أيضا، خلال الجلسة الافتتاحية، العقيد أحمد البشير جمعة ، المدير العام لإدارة السجون بولاية شمال دارفور، وقال في تشجيعه لهم على التعلم من الدورات بأكبر قدر ممكن "سيمكنكم هذا التدريب المعد جيداً أن تصبحوا ضباط سجن كفوئين كلياً."

وتعد رشة العمل جزءاً من خطة استراتيجية وضعتها اليوناميد وشركائها لحماية مجتمع دارفور عن طريق إبقاء الجناة في حجز آمن بينما تتم إعادة تأهيلهم وإصلاحهم حتى يتمكنوا من الاندماج بنجاح في مجتمعاتهم المحلية بعد الإفراج عنهم . ولا تتضمن الخطة دعم أنشطة التدريب فحسب، إنما تشمل أيضا التطوير ومشاريع بنية تحتية، مثل تجديد مراكز الإحتجاز وتقديم الدعم التقني. ■

رئيس اليوناميد يؤكد على أهمية السلام الإجتماعي والمصالحة في غرب دارفور

في ٢٥ يناير ٢٠١٤، الممثل الخاص المشترك لليوناميد محمد بن شمباس يختتم زيارة استغرقت يومين الى الجنينة، غرب دارفور، حيث التقى خلالها بالسلطات المحلية وشارك في مؤتمر السلام الإجتماعي الذي نظمته السلطة الإقليمية لدارفور. تصوير منتصر شرف الدين، اليوناميد.

في ٢٥ يناير عام ٢٠١٤، إختتم محمد بن شمباس، الممثل الخاص المشترك لليوناميد زيارة للجنينة، غرب دارفور، دامت ليومين إلتقى خلالها بالسلطات المحلية وشارك في مؤتمر السلام الإجتماعي الذي نظمته السلطة الإقليمية لدارفور.

وأكد الممثل الخاص المشترك في كلمته خلال الجلسة الإفتتاحية للمؤتمر، الذي إستمر لثلاثة أيام وحضره مشاركون من مختلف الجهات، على أهمية السلام والتصالح بين قبائل دارفور قائلاً "أود أن أوكد اليوم على دعم اليوناميد لمبادرات السلام الإجتماعي والتصالح في دارفور في حدود التفويض الممنوح لنا وقدراتنا."

كذلك أكد رئيس البعثة على إن التوقيع على اتفاقيات السلام ليس كافياً وحده ، ذاكراً في هذا الصدد «إن العمل الحقيقي يبدأ بعد ذلك، عند التنفيذ العملي لما تم التعهد به. وبعد الحرب، لابد من إعادة بناء الثقة بين مختلف المجتمعات التي خاضت النزاع كذلك بين المواطنين ومؤسساتهم الحكومية." وأشار الممثل الخاص إلى أن مثل هذه المؤتمرات تشكل منبراً لمناقشة أسباب اندلاع النزاعات وما هو المطلوب لبناء الثقة.

وخلال إجتماعه بوالي غرب دارفور، حيدر محمد آدم أتيم، أكد الممثل الخاص المشترك للوالي التزام البعثة وتعاونها مع حكومة الولاية لتمكينها من تقديم خدمات أفضل لأهل الولاية، ذاكراً أن الوقت قد حان لبناء دارفور ولتوفير مشاريع البنى التحتية بعد عشر سنوات من القتال. ■